طائفتنا الا بامر خصوصي من قدسه ومن اعترف عندهم دون ذلك فليكن اعترافه باطلاً

سادس عشر وليقم السيد البطريرك وكيلاً على الكرسي الانطاكي كما رسم المجمع اللبناني المقدس

سابع عشر تتوسل الى قدس السيد البطريرك الذي ولّانا على ابرشياتنا بان ينعم بالبطرشيل الكبير على من يطلبهُ من قدسه لكمال الرئاسة وحقوق التسلط واحتراماً للمجمع اللبناني المقدس

ثامن عشر لايكن لاحد الرسلين اللاتينيين مداخلة بما يخص طائفتنا ما لم يدعوه لذلك قدس السيد البطريرك او مطران الابرشية . وقد امر هذا المجمع المقدس بامر قدسه ان تحرر بعض رسوم تخص مطرنية حلب فكتبت في صحيفة وحدها وتسجلت من الآباء

جبرائيل مطربوليطوس دطرنقوليس — اسطفانوس مطربوليطوس داليوبولي — فيلبوس مطروبوليطوس دقوفروس — انطونيوس مطربوليطوس دلوسطرا — ميخائيل مطربوليطوس دبابل — جرمانوس مطربوليطوس داماشام — يوحنا مطربوليطوس دلوديقوم — يوسف مطربوليطوس ددربي

# مقالة في المنطق

## لاسعد ابي الفرج هبة الله بن العسال

عني بنشرها وتعليق حواشيها حضرة الاب خليل اده اليسوعي

## توطئة

اخذنا هذه المقالة عن كتاب ابن العسال المعروف باصول الدين وهي تشغل فيهِ الباب الثاني من الجزء الاول — واما تعريف المنطق فلم يقل فيهِ المؤلف الا انهُ « آلة قانونية تعصم الانسان مراعاتها عن ان يضل في فكرهِ » ولم يزد على هذا القدر فاحببنا ان نورد تعريفاً تاماً لهذه الصناعة الشريفة اخذناه من كتاب فريد في بابه لم يطبع الى الان وهو الكتاب المسمى « التحصيل » لبهمنيار بن المرزبان . قال صاحبه (في الورقة ٢ من النسخة الخطية المحفوظة في مكتبتنا الشرقية) : (١

١) سيأتي وصف هذه النسخة ووصف كتاب اصول الدين في بيان مخطوطاتنا العربية

« كل علم فهو اما تصور واما تصديق . والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد او ما يجري مجراه كالرسم مثل تصورنا ماهية الانسان . والتصديق انما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه كالمثال والاستقراء مثل تصديقنا بان للكل مبدا . فالحد والقياس آلتان تكتسب بهما المطلوبات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالرؤية . وكل واحد منهما منهُ ما هو حقيقي ومنهُ ما هو دون الحقيقي ولكنهُ نافع منفعة تحسنه . ومنهُ ما هو باطل وشبيه بالحقيقي . والفطرة الانسانية في الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العلما اختلاف ولا وقع لواحد في رأيه تناقض . وكل واحد من القياس والحد فانهُ مجعول ومؤلف من معانٍ معقولة بتاليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها أُلف وصورة بها التاليف وكما انهُ ليس عن اي مادة اتفقت يصلح ان يكون بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بينهما تخصه كذلك لكل معلوم يعلم بالرؤية مادة تخصه وصورة بينها تخصه منهما يُصار الى المعرفة . وكما ان الفساد في ايجاد البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صحيحة وقد يقع من جهتيهما جميعاً كذلك الفساد العارض في الحد والقياس قد يقع من جهة الصورة وقد يقع من جهة المادة وقد يقع من جهتيهما جميعاً . والمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرّف عن اي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى حداً بالحقيقة والقياس الصحيح الذي يسمى برهاناً . وتعرف عن اي الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسماً او عن اي الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ما قوي منهُ واوقع تصديقاً شبيهاً بالبرهان جدلياً وما ضعف منهُ واوقع ظناً غالباً خطابياً . وتعرف انهُ عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن اي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطياً وسوفسطانياً وعن اي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقاً البتة ولكن تخييلاً يرغب النفس في شيء او ينفرها او يبسطها او يقبضها وهو القياس الشعري . فهذا فايدة صناعة المنطق ونسبته الى الرؤية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن تمام النحو والعروض وليس شيء من الفطرة الانسانية في الاكثر بمستغن في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الالة » اه . وقد اخذ جميع هذا كله بحرفه عن كتاب النجاة لابن سينا

### الالفاظ

اللفظ المفيد اما ان يعتبر بالنسبة الى تمام مسمّاه كالانسان بالنسبة الى الحيوان الناطق وهو دلالة المطابقة او الى جزء مسمّاه من حيث هو جزؤه كالانسان بالنسبة الى مجرّد الحيوان او الناطق وهو دلالة التضمن او الى الخارج اللازم الذي ينتقل الذهن من المسمى اليه (١ كالاسد بالنسبة الى الشجاع او الحمار بالنسبة الى البليد وهو دلالة

---

١) اليه متعلقة بالفعل « ينتقل » لا بلفظة « المسمى »

الالتزام ودلالة المطابقة هو الحقيقة والاخران هما المجازان ويسمى التضمن اطلاق اسم الكل على البعض ودلالة الالتزام اطلاق اسم الملزوم على اللازم

والدالّ بالمطابقة اما ان يكون جزؤه دالاً على جزء من الجملة حين هو جزؤها كدار زيد وغلام عمرو وهو المركب. او لا يدل وهو المفرد. وهو اما يكون متحد المعنى مختلف اللفظ كالليث والاسد والحبر والعتار وهي الاسماء المترادفة. او متحد اللفظ مختلف المعنى بالحد والحقيقة كالعين الباصرة والعين الفوّارة وكالمشتري القابل عقد البيع والكوكب الذي يعدّه المنجمون من السعود وهي الاسماء المشتركة وتسمى مُجملة بالنسبة الى كل واحد من معانيها. او متحد اللفظ مختلف المعنى لا بالحد والحقيقة بل بالعدد فقط كالانسان بالنسبة الى افراده والحيوان بالنسبة الى اشخاصه والفرس بالنسبة الى آحاده وهي الاسماء المتواطئة اي المتوافقة آحادها في معناها. او متكثر اللفظ والمعنى جميعاً وهي الاسماء المتباينة سواء دلت على الذات كالشاء والارض او دلّ الواحد على الذات والاخر على الصفة كالسيف والصارم او على مجموع الذات والصفة كالمهند الدال على ذات السيف مع كونه منتسباً الى الهند او على صفة الصفة كالناطق الفصيح

ثم المفرد اما ان لا يستقل لان يُخبَر به وهو الاداة او يستقلّ (لان يخبر) به وهو اما ان يدل على الزمان المعين لوجوده بعوارضه وهي الهيئات التي تعرض للمصدر في التصريف كضرب يضرب وهو الكلمة (١ او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وعمرو وهو العلم لفظاً والجزئي والشخصي معنى او لا يمنع وهو الكلي ويسمى لفظاً مطلقاً. وهو اما ان يكون تمام الماهية او داخلاً في الماهية وهو الذي لا توجد الماهية الّا بعد وجوده وتعدم بعد عدمه في الخارج والذهن جميعاً ويسمى ذاتياً لتلك الماهية او خارجاً عنها وهو الذي لا يكون كذلك ويسمى عرضياً لها

والداخل في الماهية اما ان يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب «ما هو» وهو كمال الجزء المشترك بينهما كالجوهر والجسم والجسم ذي النفس (٢ والحيوان وهو الجنس لانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب «ما هو» ولهُ اربع مراتب. او مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب «اي نوع هو» وهو كمال الجزء

١) اعني الفعل في اصطلاح النحاة

٢) الجسم ذو النفس سماه ايضاً الجسم النامي corps vivant

المميز كالناطق بالنسبة الى الحيوان لانهُ انكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب « اي نوع هو » وهو لا يجوز ان يكون عدمياً لانَّ العدم لا يجوز ان يكون جزءاً من الوجود ولا يجب ان يكون علة لوجود علَّة النوع من الجسم لانَّ الجسم النامي جنس للنبات والحيوان وامتياز كل واحد منهما عن الآخر بقوىً قائمة بتلك الاجسام والقائم بالشيء محتاج اليهِ فيستحيل ان يكون علةً لهُ والفصل يكون مقسماً للجنس مقوماً للنوع وكلما قسم النوع قسم الجنس ولا ينعكس

اما نفس الماهية فهو اما ان يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب « ما هو » كالانسان بالنسبة الى آحاده وهو النوع الحقيقي لانهُ انكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب « ما هو ». او يكون موضوعاً لما فوقهُ من الجنس وقسماً منهُ على معنى انهُ يقال عليهِ وعلى غيره من الجنس في جواب « ما هو » كالانسان بالنسبة الى الحيوان وهذا الاعتبار هو النوع الاضافي (١ ولهُ اربع مراتب ايضاً لانهُ اما ان يكون فوقهُ نوع وتحتهُ نوع كالفرس وهو النوع الاخير ويسمى نوع الانواع او بالعكس كالجسم وهو النوع العالي او يكون فوقهُ نوع وتحتهُ نوع كالحيوان والجسم النامي وهو النوع المتوسط او لا يكون فوقهُ نوع ولا تحتهُ نوع كالملاك وهو النوع المفرد وهذا مقول في مراتب الاجناس الّا ان العالي ثمَّ هو الجوهر وهو جنس الاجناس لا الجنس الاخير والجنس المفرد هو العقل اذ لم يكن الجوهر جنساً لهُ

واما الخارج عن الماهية فهو اما ان يكون لازماً لها مختصاً بنوع واحد كالضاحك بالقوَّة بالنسبة الى الانسان وهو الخاصة. او باكثر من نوع واحد كالمتحرك والموجود بالنسبة الى انواع كثيرة وهو العرض العام او لا يكون لازماً لها وهو العرض المفارق وهو ايضاً قد يسمَّى خاصة ان كان مختصاً بنوع واحد وعرضاً عاماً ان كان يوجد في اكثر من نوع واحد وهو اما ان يكون سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل او بطيء الزوال كالشيب والشباب

واما المركب فاما ان يكون تقييدياً كالحيوان الناطق في حدّ الانسان او خبرياً وهو

---

١) ان في الجملة اجمام والمعنى الممكن تحصيله هو ان النوع حقيقي واضافي فالحقيقي هو ما ليس تحته جنس كالانسان والاضافي هو المندرج تحت جنس كالانسان ايضاً فهو تحت جنس الحيوان واما الجوهر فليس جنساً اضافياً

القضية او لا تقييدياً او لا خبرياً وهو اما ان يفيد طلب شيء افادة اولية اولا يفيد فان كان الاول فالمطلوب اما ماهيات الاشياء وهو الاستفهام او فعل يصدر عن الخاطب وهو مع الاستعلاء امرٌ ومع الخضوع سؤالٌ ومع التساوي التماسٌ وبهِ ظهر الفرق بين قولنا: ما الزوج؟ وبين قولنا: افهمني ما صورة الزوج. لان المطلوب من الاول ماهية الزوج ومن الثاني افهام ماهية تلك الماهية. وان كان الثاني فهو التنبيه ويدرج فيهِ التمني والترجي والقسم والنداء. اما الحدُّ فهو اما ان يكون بالجنس والفصل كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق وهو الحدُّ التام او بالفصل وحده كقولنا الانسان هو الناطق وهو الحدُّ الناقص او بالجنس والخاصة كقولنا: الانسان هو الحيوان الضاحك وهو الرسم التام او بالخاصة وحدها كقولنا الانسان هو الضاحك وهو الرسم الناقص

القضايا

اما القضية فهي قول محتمل للتصديق والتكذيب كقولنا: الجسم متحرك اي الجسم لهُ الحركة ويُسمّى حمل الاشتقاق. وكقولنا: المتحرك جسم اي الذي لهُ حركة جسم ويسمى حمل المواطأة والحكم في القضية اما ان يكون جازماً كما ذكرنا وهو الحملي او متعلقاً بشرط وهو الشرطي ثم التعلق اما ان يكون تعلق اللزوم وهو المتصل كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او تعلق العناد وهو المنفصل كقولنا: كل عدد اما زوج واما فرد. واما القضية الحملية فلا بدَّ لها من موضوع وهو المحكوم عليهِ ومحمول وهو المحكوم بهِ وهما الموصوف والصفة في اصطلاح الكلام والمبتدا والخبر في النحو وليس من شرط كون الشيء موضوعاً كونهُ (١ هو هو بالفعل وقت كونهِ موضوعاً بل يكفي في كونهِ

١) اعلم ان لفظة « موضوع لها معنيان احدهما ما ذكر آنفاً وهو المحكوم عليهِ او المسند اليهِ ولا يعتبر هذا المعنى الّا اذا كانت الكلمة المقول عنها انها موضوع داخلة في القضية واما المعنى الثاني فقد تفيده الكلمة في ذاتها وان كانت خارجة عن حكم القضية فالموضوع حينئذٍ ما هو الّا القائم بذاته وهو والجوهر واحد وانما يختلفان بالاعتبار. قال جمشيار (في الكتاب المذكور الورقة ١١) « والموضوع قد يعني بهِ ما قد استكمل ثم صار بحيث يعرض لهُ صفة ولا تفيده تلك الصفة كمالاً في ذاته وحقيقته وذلك كالانسان الذي تكاملت انسانيته بالاجزاء التي بها تتم الانسانية ثم يصير معروضاً لوجود البياض والسواد فيهِ » فالموضوع اذاً هو الجوهر بحيث هو مستقل بذاته وما الشخص والاقنوم سوى الموضوع الّا ان الموضوع اعمّ يطلق على البشر والحيوانات والنباتات والجمادات ويقابله في اللغات الاجنبية الالفاظ الآتية: hypostase, suppositum, ὑπόστασις. suppôt, اما الموضوع بالمعنى الاول فيعبر عنهُ بلفظة subjectum, sujet

موضوعاً بمجرّد كونه هو هو في الجملة سواء كان ماضياً او حاضراً او مستقبلاً (١ ثمّ الموضوع ان كان شخصيًا سميت القضية مخصوصة كقولنا : زيد كاتب . زيد ليس بكاتب . وان كان كليًا فهو اما ان يكون مسوراً بسور كل او بعض او لاشيء او لاواحد او ليس كل او ليس بعض او بعض ليس وهو اللفظ الدال على كمية القدر الذي ثبت لهُ الحكم وتسمى القضية المحصورة مسورة . او لا يكون مسوراً بسور البتة موجبة كانت (القضية) او سالبة وتسمى القضية مهملة كقولنا الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك وهي في قوة الجزئية لتوقف صدقها على صدق الجزئية دون الكلية . والقضية المحصورة تنقسم الى كلية وهي المسورة بسور كل او لا شيء او لا واحد وتسمى عامة . والى جزئية وهي المسورة بسور بعض او ليس كل وتسمى خاصة . ثم كل واحدة من الكلية والجزئية تنقسم الى موجبة وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء سواء كانا وجوديين او عدميين او احدهما وجودياً والاخر عدمياً وتسمى مثبتة . والى سالبة وهي التي يحكم فيها بلا ثبوت شيء لشيء على ما ذكرنا من التفسير وتسمى نافية . فاذًا المحصورات اربع وهي هذه : كل انسان حيوان . وبعض الحيوان انسان . ولا شيء من الانسان بفرس . وبعض الحيوان ليس بفرس او ليس كل حيوان بفرس اذ لا تفاوت بينهما في المعنى . ثم كل واحدة من الموجبة والسالبة تنقسم الى معدولة وهي التي جعل حرف السلب فيها جزءاً من المحمول او الموضوع او منهما جميعاً كقولنا : كل ما ليس بحي فهو جماد وكل جماد فهو غير عالم فكل ما ليس بحي فهو غير عالم (٢ والى محصلة وبسيطة وهي التي لا تكون كذلك والمحصلة مختصة بالموجبة والبسيطة بالسالبة والامتياز انما يكون بتقديم حرف السلب على الرابطة اذا كانت القضية ثلاثية اما اذا كانت ثنائية فذلك اما بالنية او بالاصطلاح

### في جهات القضايا

لا بدَّ لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابيةً كانت النسبة او سلبيةً

---

١) يريد ان المحكوم عليه يكون موضوعاً في الجملة وان لم يكنه بالفعل وقت التكلم مثال ذلك في قولك : زيد كان جاهلاً . فزيد ليس موضوعاً للجهل في وقت التكلم ضرورةً اذ امكنه ان يصير عالمًا ولكنهُ مع ذلك موضوعٌ في الجملة

٢) فحرف السلب في القضية الاولى جزء من الموضوع وفي الثانية جزء من المحمول وفي الثالثة جزء من الموضوع والمحمول معاً

وتسمى تلك الكيفية جهة القضية (١ وهي ست لانها اما ان تكون بالقوة وهو الامكان الخاص او بالفعل وهو الاطلاق العام . ثم الفعل اما ان يكون بالدوام وهي الدائمة او لا بالدوام وهي اللادائمة . ثم الدوام اما ان يكون ضروريا وهي الضرورية المطلقة او لا

---

١) قال جمينار (ورقة ٣٢) « والقضايا » مراد « فانهُ لا يخلو المحمول سواء كان موجباً او سالباً من ان تكون نسبته الى الموضوع نسبة الضرورة في الوجود كقولك : الانسان حيوان . او الضرورة في « اللاوجود » اعني ضرورة العدم وهو الممتنع كما تقول : الانسان ليس بجماد . او نسبة ما ليس ضرورياً لا وجوده ولا عدمه مثل الكتابة للانسان في قولنا : الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب . فجميع القضايا اما واجب او ممكن او ممتنع . واذا استعمل شيء من هذه « المراد » في القضايا سمي « جهة » . . و« الجهة » لفظة تدل على وثاقة الرابطة وضعفها ويناسب معناها معنى « المادة » الا ان بينهما فروقاً اما اولاً (ولا نذكر فرقاً اخر اذ هذا كاف) فانما تكون مادة بحسب اعتبار الامر في نفسه وجهة بحسب القول . لانك اذا قلت : زيد واجب ان يكون كاتباً كانت الجهة هي الوجوب والمادة الامكان » اه وفي اصطلاح المنطقيين المدرسيين (les Scolastiques) الجهات اربع لان نسبة المحمول الى الموضوع هي اما نسبة الضرورة او نسبة « اللاضرورة » واما نسبة الامكان او عدم الامكان اي الامتناع لان الاشياء تعتبر اما في حيّز الوجود واما في حيّز « اللاوجود » فان كانت في عالم الوجود فوجودها اما ضروري او غير ضروري . مثال ذلك : ان الله موجود وبطرس موجود ولكن وجود الله ضروري واما وجود بطرس فليس بضروري . وان كانت في حيّز الغير الموجودات فهي اما ممكنة واما غير ممكنة مثال ذلك : ان جبلاً من ذهب خالص شيء غير موجود ولكنهُ ممكن واما الدائرة المربعة فهي شيء غير موجود الا انها امر غير ممكن مطلقاً . فتكون اذاً الجهات اربعاً لا غير وتسمى القضايا الموجهة في اصطلاح خاطفة الأورتج Propositions modales

واما تقسيم المؤلف فهو يختلف عن التقسيم السابق لانهُ اعتبر الاشياء التي بالفعل دائمة او غير دائمة ثم ضرورياً دوامها ولا دوامها او غير ضروري . ولو اكتفى بقوله ان الفعل ضروري او غير ضروري لكان اشتمل تقسيمه على الدوام واللادوام فان الضروري بالفعل دائم والدائم بالفعل ضروري . وعليه اذا اعتبرت الاشياء في حيّز القوة فنسبة المحمول الى الموضوع هي اما الامكان واما الامتناع . واذا اعتبرتها في حيّز الفعل (والوجود فعل) فتلك النسبة هي اما الضرورة واما اللاضرورة فهذه هي الاربع الجهات التي ذكرها المدرسيون . اما تقسيم جمينار فهو تقسيم المدرسيين ولا عجب لانهُ « عمل » عن ابن سينا كما قال في مقدمة كتابه وابن سينا اخذ عن اريسطو وهو الذي تبعه المدرسيون . ولا بدّ ان تنتبه ايضاً الى معنى «الممكن» في اصطلاحهم . قال ابن سينا (في كتاب النجاة) : « والممكن يدل على لا دوام وجود ولا عدم » . ثم شرح ذلك مطولاً وبيّن الفرق بين معنى الامكان عند العامة ومعناه عند الخاصة . « فالممكن العامي » هو ما ليس بممتنع فيدخل فيه الواجب . واما عند الخاصة فهو « ما ليس بممتنع ولا ضروري ولا واجب » . ويدخل في حكمه ما يسميه المدرسيون باسمين : le possible (الممكن) و le contingent (اللاضروري)

يكون بالضرورة وهي اللاضروريّة . وهذه الست جهات القضايا على معنى انهُ لا يمكن خلوّ شيءٍ من القضايا عنها في نفس الأمر الّا انها قد لا تذكر فلا تكون موجهة في اللفظ وان كان يستحيل ان لا تكون موجهة لاحدى هذه الجهات في نفس الامر وهي الممكنة العامة المحتملة لجميع هذه القضايا ان كانت مقيدة بالامكان العام التي حكم فيها بارتفاع الضرورة عن جانبها الخالف لها كقولنا : كل نار حارة بالامكان العام وكل حار محرق بالامكان العام فكل نار محرقة بالامكان العام . وان لم تكن موجهة في اللفظ ولا مقيّدة بقيد اصلًا فلا بدَّ من استنباط ليعين جهتها ما هي . وان كانت موجبة في اللفظ باحدى ما ذكرنا من الجهات فهي امّا ان تكون موجهة بالامكان الخاص وهي الممكنة الخاصة اي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً كليّة كانت ام جزئية موجبة كانت ام سالبة كقولنا : كل ذهب ذائبٌ بالامكان الخاص وكل ذهب منعقد بالامكان الخاص . او موجهة بالاطلاق العام وهو امّا بحسب دوام ذات الموضوع وهي الدائمة التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنهُ بحسب دوام ذات الموضوع كقولنا : دائماً كل جسم مؤلف . ودائماً لا شيءٌ من واجب الوجود بمؤلف . فدائماً لا شيءٌ من الجسم بواجب الوجود . او بحسب دوام وصف الموضوع امّا مطلقاً وهي القضية العرفية العامة اي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنهُ بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا : كل حيوان حسّاس ما دام حيواناً . ولا شيءٌ من الحيوان بجماد ما دام حيواناً . فبعض الحسّاس ليس بجماد ما دام حسّاساً . او مقيدًا بقيد اللادوام وهي العرفية الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنهُ لا دائماً بحسب دوام ذات الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا : لا شيءٌ من المسكر بعنب لا دائماً بل ما دام مسكرًا . وكل خمر مسكر لا دائماً بل ما دام خمرًا . فلا شيءٌ من العنب بخمر لا دائماً بل ما دام عنباً . او موجهة لجهة اللادوام وهي الوجوديّة اللادائمة اي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنهُ لا دائماً كقولنا : بعض الناس ضاحكٌ بالفعل لا دائماً . ولا شيءٌ من الضاحك بالفعل بنائم لا دائماً فبعض الانسان ليس بنائم لا دائماً . او موجهة بجهة الضرورة وهي امّا بحسب دوام ذات الموضوع كما في الدائمة وهي الضروريّة المطلقة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبهُ عنهُ بحسب ذات الموضوع كقولنا : بالضرورة كل جسم ممكن

وبالضرورة لا شيء من الممكن بممتنع فبالضرورة لا شيء من الجسم بممتنع . وبحسب دوام وصف الموضوع اما مطلقاً كما في العرفية العامة وهي المشروطة العامة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة ثبوت المحمول او سلبه عنهُ بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك ما دام كاتباً وبالضرورة لا شيء من المتحرك بساكن ما دام كاتباً . او مقيداً بقيد اللادوام كما في العرفي الخاص وهي المشروطة الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبهُ عنهُ لا دائماً بحسب دوام ذات الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا : بالضرورة لا شيء من اليقظان بنائم لا دائماً بل ما دام يقظاناً وبالضرورة كل مسبوت نائم لا دائماً بل ما دام مسبوتاً فبالضرورة لا شيء من اليقظان بمسبوت لا دائماً بل ما دام يقظاناً وبالضرورة كل مسبوت نائم لا دائماً بل ما دام مسبوتاً . وبحسب الوقت اما معيناً وهي الوقتية اي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبهُ عنهُ لا دائماً بل بحسب وقت معين كقولنا : بالضرورة كل قمر منخسف لا دائماً بل وقت حيلولة الارض بينهُ وبين الشمس . وبالضرورة لا شيء من القمر بمضيء لا دائماً بل في عين هذا الوقت . فبالضرورة بعض المنخسف ليس بمضيء لا دائماً بل في عين هذا الوقت . او غير معين وهي الوقتية المنتشرة اي التي حكم فيها بضرورة بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنهُ لا دائماً بل بحسب بعض الاوقات كقولنا : كل انسان متنفس لا دائماً بل في بعض الاوقات فبالضرورة لا شيء من الانسان بمستنشق لا دائماً بل في بعض الاوقات . او موجبة بجهة اللاضرورة وهي الوجودية اللاضرورية اي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنهُ لا بالضرورة كقولنا : كل كاتب متحرك لا بالضرورة المطلقة . وبعض الانسان كاتب لا بالضرورة المطلقة . فبعض المتحرك انسان لا بالضرورة المطلقة بالاطلاق العام . فجملة القضايا التي فصلناها ثلاث عشرة وهي الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقة العامة والدائمة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والوجودية اللادائمة والضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والمنتشرة والوقتية والوجودية اللاضرورية

(لها بقية)